



تقييم حالة

الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة

الكسندر مترسكي | سبتمبر/أيلول 2015

الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقّد وأفاق متباينة

سلسلة: تقييم حالة

الأسكندر مترسكي | سبتمبر/أيلول 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدّفنة

ص.ب: 10277

الدّوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

ملخص تنفيذي

بدأت الحرب الشاملة الحالية في اليمن بسلسلة متلاحقة من الأحداث. ففي النصف الثاني من عام 2014 تصاعدت أعمال عُنف ترجع جذورها إلى استياء المواطنين المستقل من عجز الحكومة الانتقالية عن تحقيق الاستقرار السياسي، ثم أخذت وتيرة الاستقطاب بين المجموعات المختلفة في البلاد منحى تصاعدياً متسارعاً. وبعد استيلاء المسلّحين الحوثيين على صنعاء في أيلول/ سبتمبر 2014، ازداد ضعف الحكومة الانتقالية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي. وشكّل اتفاق السلم والشراكة الوطنية بارقة أمل لحلّ مبكر، لكنه تلاشى سريعاً. ودفع الحوثيون المزهوون بانتصاراتهم المبكرة ميليشياتهم للسيطرة على المؤسسات الرئيسية في صنعاء. وتحقّق ذلك جزئياً عبر تعيينهم أشخاصاً موالين لهم في مناصب مختلفة في المؤسسات ووسائل الإعلام، أو عبر القيام بدور "محركي الدمى" لأعضاء الحكومة الذين وُضعوا في نهاية المطاف تحت الإقامة الجبرية. وتبددت الآمال كلياً في كانون الثاني/ يناير 2015 عندما استقال هادي ولجأ، بعد فترة وجيزة من هروبه من الإقامة الجبرية في صنعاء وإقامة قصيرة في عدن، إلى المملكة العربية السعودية، وسُحب استقالته وقرر استئناف مهامه الرئاسية. وفي الوقت نفسه، قرر الحوثيون توطيد نسختهم المعدلة من الدستور الوطني وإنشاء هيئات حكومية خاصة بهم، وواصلوا تمردهم، دافعين اليمن كلّه إلى حرب أهلية.

1	مدخل
2	الاستقطاب في اليمن
4	فهم ديناميات الصراع
9	مستقبل غامض
11	1. عدم استقرار السُلطة والسيطرة
12	2. أقاليم متحاربة في اليمن
13	3. يَمَنان
13	4. المصالحة والتعايش
14	توصيات أساسية

مدخل

بدأت الحرب الشاملة الحالية في اليمن بسلسلة متلاحقة من الأحداث. ففي النصف الثاني من عام 2014 تصاعدت أعمال عُنف ترجع جذورها إلى استياء المواطنين المستقل من عجز الحكومة الانتقالية عن تحقيق الاستقرار السياسي، ثم أخذت وتيرة الاستقطاب بين المجموعات المختلفة في البلاد منحى تصاعدياً متسارعاً.

وبعد استيلاء المسلّحين الحوثيين على صنعاء في أيلول/سبتمبر 2014، ازداد ضعف الحكومة الانتقالية - الضعيفة أصلاً - بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي. وشكّل اتفاق السلم والشراكة الوطنية بارقة أمل لحلّ مبكر، لكنه تلاشى سريعاً. ودفع الحوثيون المزهوون بانتصاراتهم المبكرة ميليشياتهم للسيطرة على المؤسسات الرئيسية في صنعاء. وتحقّق ذلك جزئياً عبر تعيينهم أشخاصاً موالين لهم في مناصب مختلفة في المؤسسات ووسائل الإعلام، أو عبر القيام بدور "محركي الدمى" لأعضاء الحكومة الذين وُضعوا في نهاية المطاف تحت الإقامة الجبرية. وتبددت الآمال كلياً في كانون الثاني/يناير 2015 عندما استقال هادي ولجأ، بعد فترة وجيزة من هروبه من الإقامة الجبرية في صنعاء وإقامة قصيرة في عدن، إلى المملكة العربية السعودية، وسُحب استقالته وقرار مواصلة رئاسته. وفي الوقت نفسه، قرر الحوثيون توطيد نسختهم المعدلة من الدستور الوطني وإنشاء هيئات حكومية خاصة بهم، وواصلوا تمردهم، دافعين اليمن كلّه إلى حرب أهلية.

الاستقطاب في اليمن

إنّ المشهد الحالي المتعدّد الأقطاب في اليمن ليس تكرارًا جديدًا لماضٍ بعيدٍ للبلاد أو سمةً من سمات هذا الماضي. فلم يجتمع السكان تحت هوية وطنية واحدة منذ توحيد اليمن عام 1990، ثم إنهم ذاقوا ويلات الحرب الأهلية عام 1994. وجاء الربيع العربي في اليمن عام 2011، ليعزّز بعض الاختلافات بين الجماعات التي أدّى توازنها النسبي في السّلطة، مع مستهل الربيع العربي، إلى اجتماعها وجعل المفاوضات في مؤتمر الحوار الوطني ممكنة¹.

ثمّة ثلاثة تطورات مهمّة توضح التغييرات التي أعقبت المؤتمر؛ أولها أنّ المشهد السياسي أصبح راديكاليًا ومستقطبًا إلى أقصى حدّ، وهو ما شوّش على جميع روابط التماسك والتعاون بين الجماعات على أساس التشابه التاريخي والثقافي. ثانيها أنّ التغيير في ميزان القوى ومرونة التكيف المتواصلة أوحيا لكلّ جماعة من هذه الجماعات المتصارعة بالتفاؤل بتحقق الهيمنة على الآخرين، على أنّ تصميم هذه الجماعات على مواقفها يقلل احتمالات التفاوض على تسوية ما. فعلى سبيل المثال، رفض الحوثيون - برعونة - دعوات المفاوضات، بعد تكريس سلطتهم عشية استيلائهم الكامل على صنعاء، وبدوا منزعجين من قرار الأمم المتحدة الذي يحثهم على الرجوع عن أعمالهم.

أمّا التطور الثالث، فهو متملّ بانعدام أدنى ثقة لدى مواطني اليمن بحكومةٍ مركزيةٍ وبالعملية السياسية كحل لمشاكلهم؛ إذ لديهم مرجعية بانسة، وخيبة أمل من عملية تفاوض طويلة وحكومة انتقالية معدومة الفعالية، فضلًا عن عدم وجود قائد يمكنه شحذ آمالهم وحشدهم تحت راية واحدة. صحيح أنّ الرئيس هادي يحظى بدعم دولي، لكنه على الأرض غير قادر على ضمان الوحدة حتى بين حلفائه، فضلًا عن البلد كلّه.

¹ Philip Barrett Holzapfel, "Yemen's Transition Process: Between Fragmentation and Transformation", *Peaceworks*, (March 2014), at:

<http://www.usip.org/sites/default/files/PW95-Yemen%20in%20Transition-Between%20Fragmentation%20and%20Transformation.pdf>

إقليمياً، انخرطت دول مجلس التعاون الخليجي على نحوٍ متزايد في الصراع. فقد انطلقت حملة عسكرية في آذار/ مارس 2015 بقيادة المملكة العربية السعودية التي شكّلت ائتلاًفاً شاركت فيه ودعمته أكثر من عشرة بلدان، وفقاً لما صرّح به مسؤولون سعوديون ومسؤولون من تلك البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ودعمت الإمارات العربية المتحدة بقوة عملية "عاصفة الحزم" عبر مساهمتها في التفوق الجوي للتحالف وإزالة التهديد الباليستي للمنطقة في غضون 25 يوماً من العملية. ولبّت دعوة السعودية دول أخرى من مجلس التعاون الخليجي² ومن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متعهدّة بالدعم العسكري واستمرار مشاركتها إلى المرحلة الثانية من العملية "إعادة الأمل".

وتتلخص أهداف هذه العملية الإستراتيجية بضرورة إخماد التمرد الحوثي، وبعودة هادي إلى سدة الرئاسة. ولهذا الغرض، جرى تزويد مجموعات كبيرة من المقاتلين اليمينيين المؤيدين لهادي بالسلاح والمعدات والتدريب العسكري اللازم. وسلّمت السعودية والإمارات، مؤخراً، كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والعربات المدرعة لأنصار هادي عبر المناطق المحررة حديثاً في عدن. وثمة أيضاً قوات من الدول العربية، والسبب الأساسي هو حاجة جيش هادي إلى التدريب على صنوف عديدة من الأسلحة والمعدات. وتشير التقارير أيضاً إلى اشتراك بعض القوات الأجنبية في العمليات العسكرية.

إنّ الجيش المؤيّد لهادي سيصبح، بعد تدريبه، عنصراً عسكرياً ضرورياً جداً، يكمل الحملة الجوية على الأرض، وإن قررت المقاومة الجنوبية التجاوب مع دعوة هادي لتشكيل جبهة موحدة ضدّ الحوثيين واندمجت في جيشه، فقد يعقب ذلك تقدّم أسرع في اتجاه صنعاء.

تتضمن عملية إعادة الأمل أيضاً عنصراً إنسانياً، وقد وصلت إلى عدن بالفعل أولى الطائرات والسفن المحمّلة بالمساعدات. وفي وقت لا تزال فيه جهات إقليمية تتحمل الجزء الأكبر من العبء، تُقدّم الولايات المتحدة الأميركية المساعدة من خلال الاستخبارات، وتزويد الطائرات المقاتلة جواً بالوقود، وتقديم المساعدة الممكنة في إنقاذ الطيارين الذين تسقط طائراتهم.

² ماعدا عمان التي لم تكن جزءاً من الحملة، لكنها عرضت خدماتها في تيسير عقد المفاوضات على أراضيها.

لا تزال الأمم المتحدة حتى الآن تتصدر المفاوضات في اليمن، على الرغم مما لحق بسمعتها في اليمن من ضرر كبير بعد فترة طويلة وضعيفة الفعالية من الانشغال الدبلوماسي. لكنّ هذا لا يعني أنّ جهد الأمم المتحدة غير مُجدٍ. فقراراتها أساس شرعي مهمّ للدعم القوي الذي يتلقاه هادي، وقد يتضح أيضًا بمرور الوقت أنّ دبلوماسيتها المكوكية الحالية ستؤدّي فعليًا في نهاية المطاف إلى وقف لإطلاق النار تعقبه اتفاقية سلام.

من الضروري إذن، عند السعي لإيجاد مخرج من هذه "المعمعة"، امتلاك نظرة شمولية تجاه الصراع اليمني المعقد، على الرغم من استحالة إيجاد مسار واضح لحلّ سريع للصراع في ما يبدو. وإنّ ضبابية تأييد الشعب اليمني الحقيقي للقادة الحاليين، والديناميات السياسية المتغيرة باستمرار، والنتائج المتفاوتة للعمليات العسكرية، من الأسباب التي تجعل من الصعب التمسك بأيّ إستراتيجية معينة لحلّ الصراع. وهذا من شأنه أن يزيد مخاطر اتباع سياسات كثيرة مقترحة لا تركز إلّا في مقارنة معينة.

فهم ديناميات الصراع

الصراع في اليمن مُتخّمٌ بجماعات ومصالح متعارضة. وقد طمس العداء ونزعة "الآخر" بين الزيدية في الشمال والشافعية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من اليمن ذكريات التعايش بينهما، إلى درجة التشويش حتى عن رؤية الفوارق الفعلية بين الزيدية (الشيعة الخمسية) وشيعة إيران (الإثني عشرية). ويجرى ذلك على نحوٍ خاص عبر تشبيه مذهب الحوثيين بمذهب الفُرس واستخدامه وسيلةً للربط بينهما. وقد أورد تقرير آذار/ مارس لمجموعة الأزمات الدولية أنّ "ذهنية شيعي - سنّي التي لم تكن موجودة سابقًا، تتسلل إلى الكيفية التي يصف بها اليمنيون قتالهم". ويتضح ذلك على نحوٍ رئيس في الشارات والتسميات التي يستخدمها الحوثيون وحزب الإصلاح الإسلامي السنّي³. بعبارة أخرى، بات الاستخدام المتزايد للخطاب الطائفي من المجموعات المتحاربة نوعًا من نبوءة ذاتية التحقق.

³ "Yemen at War," *Crisis Group*, 27/ 3/ 2015, at:

<http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/yemen/b045-yemen-at-war.aspx>

وعلى الرغم من أنّ الحوثيين حقّقوا نجاحًا محليًا في الاحتفاظ بالسيطرة على أجزاء واسعة من اليمن، بما في ذلك العاصمة، فإنّ ذلك لم يترجم إلى اعتراف دولي مكافئ. وتدرّك الجماعة أنّ قرارات الأمم المتحدة واضحة في عدّ حكومة هادي السّلطة الشرعية الوحيدة في اليمن. وفي هذا السياق، ثمة محاولات لإنشاء روابط من خلال العلاقات الاقتصادية مع روسيا التي لم تتجاوز حتى الآن، ومع الصين التي تُبدي اهتمامًا شديدًا بقطاع النفط اليمني.

لم يُظهر الحوثيون حنكةً في بناء الدولة، وهم يعقدون التحالفات بناءً على ملامتها لهم. فعلى سبيل المثال، لم يعيروا شأنًا للأحزاب السياسية الأخرى، في حين عقدت الجماعة الزيدية الشيعية تحالفًا سافرًا مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وبغضّ النظر عن تاريخهما العدائي وخوضهما حروبًا متعدّدة ضدّ بعضهما، تمكّن الفريقان في هذا الصراع من وضع معظم خلافاتهما جانبًا (على الأقل في الوقت الحالي)، للتفرغ لقتال هادي وأنصاره. ويستفيد الحوثيون من حلفاء صالح الأقوياء في الجيش اليمني، وهو عامل ساهم كثيرًا في صعودهم المبكر إلى السّلطة، وربما ساعد في ذلك مهاراته السياسية. ومن ناحية أخرى، يسعى الرئيس السابق صالح لاستعادة جزء من السّلطة التي خسرها. ويأمل أن يتوسع نفوذه من خلال حزبه السياسي، المؤتمر الشعبي العام⁴.

ظلّ الرئيس هادي أيضًا عضوًا في المؤتمر الشعبي العامّ حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2014 عندما طرده الحزب. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى حظر السفر وتجميد الأصول التي فرضها مجلس الأمن على صالح واثنين آخرين من قادة الحوثيين. وفي هذا السياق، ثمة مؤشرات عديدة أخرى تثبت محدودية قدرة هادي على أن يصبح قطبًا في السياسة اليمنية. فقد استطاع الرجل أن يكون - في أحسن أحواله - منافسًا لصالح، ويصدر مراسيم تعيينات جديدة وتنقلات تقلّص نفوذ صالح في الهياكل الإدارية والجيش، ويجذب مع مرور الوقت منشقّين من جماعته. ولهذا التوجه فائدة كبرى حاليًا؛ إذ يساهم انشقاق أعضاء بارزين عن المؤتمر

⁴ يُلاحظ أنّ حزب صالح، المؤتمر الشعبي العامّ، قد رفض الإعلان الدستوري للحوثيين في كانون الثاني/يناير 2015، وهو ما يجسّد علاقتهما المضطربة.

الشعبي العام وإعلان تأييدهم للرئيس هادي في منح شرعيته دعمًا هي في حاجة ملحة إليه. وقد وُزِعَ الرئيس القوى لتوجيهها ضدّ الحوثيين. أمّا حلفاؤه في المقاومة (الشعبية) الجنوبية، فهم حركة انفصالية تحظى بتأييد قوي في الجنوب، ولا تشارك هادي رؤيته لمرحلة ما بعد الصراع في اليمن.

يحظى هادي بتأييد قويّ من بلدان الجوار المباشر لليمن. والحقيقة أنّ أقلّمة الصراع كانت حتميةً. فالمملكة العربية السعودية تشعر بأنها مقيدة إلى حدّ ما في كبح جماح السياسة الخارجية الإيرانية في قضيتين كبيرتين على الأقل؛ هما الاتفاق النووي الإيراني الغربي، والدور الإيراني في العراق. وقد حسمت القضية الأولى مؤخرًا من دون مساهمة مباشرة من السعوديين، في حين يشكّل الدور الإيراني في المنطقة تحديًا أكبر في المستقبل القريب بعد ترحيب القوى الغربية بتدخل طهران في العراق. وقد يتعرّز دور إيران مع إعادة اندماجها مرّة أخرى في المجتمع الدولي.

لكنّ الوضع مختلف في اليمن. فمستوى الدعم الإيراني للحوثيين في اليمن - على الرغم من سرّيته - ليس في مستوى الدعم الذي تتلقاه الميليشيات الشيعية في العراق، أو حكومة الأسد، أو حزب الله. وقد يرجع ذلك، بدرجة كبيرة، إلى خوف إيران من الإفراط في التمدد في المنطقة ومن أنّ الحوثيين ليسوا تحت سيطرتها المباشرة. غير أنّ إيران أيضًا حسبت بالتأكيد حساب الرد السعودي القوي والحازم. فهي تدعو في تصريحاتها العلنية إلى وقف إطلاق النار في اليمن، ويهمّها في الوقت نفسه كسب ميزان القوة على الأرض قبل الانتقال إلى طاولة المفاوضات. وهكذا لا يترك الإيرانيون شيئًا للحظ، فالحرس الثوري الإيراني موجود على الأرض في اليمن، وقد سبقته شحنات الأموال والمساعدات الإيرانية للحوثيين. ولن يكون مفاجئًا إذا قدّمت إيران مزيدًا من الدعم المالي للحوثيين، ولا سيما من الأموال التي صارت متاحةً بعد الاتفاق النووي مع الغرب. وعلى الرغم من أنّ الحوثيين حاليًا في حاجة إلى الأسلحة أكثر من المال، فإنهم بالمال أيضًا يحافظون بفعالية أكبر على سيطرتهم، وعلى شعبيهم في المناطق التي يسيطرون عليها.

لا تزال القيادة السعودية في الرياض تُعدّ اليمن أولويةً في سياستها الخارجية. فقد قدمت المملكة رعايتها للحكومة اليمنية في ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها. ولم تقبل بالنفوذ الأجنبي في هذا البلد إطلاقًا. وفي ستينيات هذا القرن نفسه، حاول الرئيس المصري جمال عبد الناصر تصدير ثورته إلى اليمن، لكنّ السعوديين

أحبطوا مساعيه. وفي هذه المرة أيضًا، عندما تستخدم إيران إستراتيجيتها في "تصدير الثورة"⁵ ستجد حزمًا مماثلاً عند آل سعود وحلفائهم الرئيسيين.

أخيرًا، يجب أخذ موضوع الإرهابيين بالحسبان أيضًا. وأفضل طريقة لنتناول هذه القضية هي فهم الدور التاريخي لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وفرعها الحديث نسبيًا المتمثل بداعش. فالتنظيم المذكور يُعدّ الفرع الأقوى للقاعدة بعد وفاة أسامة بن لادن، وهو مكوّن من مجموعة إرهابية لها تاريخ طويل في اليمن. فالعديد ممن قاتلوا إلى جانب بن لادن في أفغانستان في نهاية القرن العشرين عادوا إلى اليمن وأصبحوا من مؤسسي تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. ومنذ 1990 أعلن قادة أكبر الجماعات العسكرية الإسلامية في هذه البلاد عن علاقة تربطهم بين لادن⁶. وفي النهاية، ومع إنشاء تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، جرى إعلان تجديد البيعة مرات متكررة لخليفة بن لادن أيمن الظواهري. وأعلنت مؤخرًا البيعة نفسها من القائد المعين حديثًا للتنظيم قاسم الريمي الذي تولى منصبه بعد مقتل ناصر الوحيشي في حزيران/يونيو 2015. وجعل ذلك من الصعب على داعش - بعد امتلاك تنظيم القاعدة هذه الجذور القوية - أن تستولي بسهولة على قيادة الحركة الجهادية في البلاد.

إضافةً إلى ما سبق، يمتلك تنظيم القاعدة في جزيرة العرب أيديولوجية متماسكة تسعى، عند تحقق الأوضاع الملائمة، لإقامة الخلافة بالتدرج. وأصدر التنظيم منذ مطلع 2009 دعوة إلى تجنيد أشخاص يساعدون على

⁵ قال عبد الله بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات العربية المتحدة، أثناء مناقشة سلوك إيران في المنطقة وفي الأزمة اليمنية: "هناك تصرفات منهجية مستمرة منذ سنوات مبنية على فكرة تصدير الثورة (الإيرانية)"، وهو قول تناقلته وسائل الإعلام، انظر مثلاً:

Sami Aboudi, "UAE says sees systematic Iranian meddling in Yemen, region," *Reuters*, 8/ 4/ 2015, at:

<http://www.reuters.com/article/2015/04/08/us-yemen-crisis-uae-iran-idUSKBN0MZ1P520150408>

⁶ Gabriel Koehler-Derrick, "A False Foundation? AQAP, Tribes and Ungoverned Spaces in Yemen," *The Combating Terrorism Center At West Point* (September 2011), at: <http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a550461.pdf>

إقامة الخلافة الإسلامية في اليمن⁷. لقد توقعوا رحيل صالح عن السُلطة وحاولوا حشد أنصار لبناء مؤسسات جديدة في اليمن، لكنّ جهدهم لم يُثمر. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ أوضاع إعلان الخلافة وتوقيتها - وهي تشكّل خلافاً أيديولوجياً مع داعش - جرى تأكيدها علناً في مسعى لتعزيز شعار القاعدة. ويعتقد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب أنّ التشاور مع علماء وقادة ذوي شأن في الأمة، والحصول على موافقتهم على إقامة كيان "فوق - وطني" من هذا النوع، أمرٌ واجب. ويستخدم التنظيم هذه الحجة أيضاً في مساعيه لمواجهة سُلطة البغدادي قائد تنظيم داعش وبيان عدم شرعية خلافته.

حقّق تنظيم القاعدة في جزيرة العرب نجاحاً في حشد مزيد من الحلفاء من القادة القبليين. وتستند هذه التحالفات إلى حدّ كبير على المصلحة المشتركة في ردع أيّ تقدّم للحوثيين أكثر من استنادها إلى مثل عُليا مشتركة لإعادة تنظيم المستقبل السياسي لليمن؛ لذلك من الصعب تقدير متانة هذه التحالفات وديمومتها. لكن في ظلّ انعدام بديل أفضل، من المرجح أن يستمرّ تعاون القبائل الحاليّ مع القاعدة مادامت الحركة الحوثية تفرض الحاجة إلى ذلك.

يعزّز هذا التحالف من وضع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ويساعده في توسيع منطقة سيطرته، على الأقلّ خلال فترة الأزمة اليمنية. وربما يوسّع داعش أيضاً نفوذه في اليمن في الوقت نفسه، لكن من غير المرجح أن يصبح طرفاً رئيساً في الأزمة. فجماعة البغدادي تحظى بشعبية متزايدة في وسائل الإعلام، لكنّ شعبيتها محدودة في اليمن. وعلى الرغم من ذلك، فهي قد تثبت أنها عامل مهمّ إلى حدّ ما بعد الحرب، وأثناء عملية صنع السلام. وإذا كانت كلّ من القاعدة وداعش تتفق في عدّ صراعها وجودياً مع الحوثيين، فإنّ داعش أكثر تطرفاً وحماسةً لممارسة العنف، وهو ما يعمّق الشرخ الطائفي.

⁷ سارة فيليبس، "ماذا سيحدث لاحقاً في اليمن؟ القاعدة، والقبائل، وبناء الدولة"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 19 / 3 / 2010، على الرابط:

تتصارع مصالح الأطراف المذكورة جميعها، في بلد ذي آفاق اقتصادية محدودة. إضافةً إلى ارتفاع البطالة ونقص الماء والغذاء، تُعدّ قضية النفط واحدةً من الأسباب الرئيسة التي تفسر عدم قدرة اليمن على الاكتفاء الذاتي في المستقبل القريب. فتصدير النفط الذي يأتي عادةً بمعظم موارد الحكومة تضرّر بسبب انخفاض سعره وانخفاض إنتاجه نتيجة الصراع.

باختصار، تتوافر في الأزمة اليمنية جميع الشروط التي تؤهلها للاستمرار سنوات عديدةً. فالقوات المؤيِّدة لهادي حققت أكثر من نجاحٍ في تأمين أراضٍ في الجنوب، وهي تتزايد قدراتها بفضل تزايد شحنات الأسلحة والمساعدات العسكرية والإنسانية عبر تلك المناطق. لكنّ الحوثيين يواصلون القتال في مواجهة الحملة العسكرية ضدهم. بل إنهم قد يفضلون وجود قوات برية أجنبية كي يتمكنوا من إلحاق الضرر بقوات التحالف الذي تقوده السعودية. غير أنّ التحالف لن يتخلى عن سياسته المتمثلة بتحقيق التوازن بين قوّة الجماعات اليمنية، ومن خلالها إعادة الاستقرار إلى البلاد⁸.

وفي الوقت نفسه، نجحت محاولات التفاوض في التواصل مع جميع الأطراف المعنية تقريباً، لكنّ العودة إلى طاولة المفاوضات لم تتجح بعدُ.

مستقبل غامض

توجد عدّة مسارات محتملة للصراع بسبب آلياته الزئبقية. ويمكن وضع سيناريوهات مختلفة لاستكشاف المسارات التي يُحتمل أن يأخذها هذا الصراع. وربما تفضّل الأطراف المعنية المختلفة، محلياً وإقليمياً،

⁸ يوضح روبي باريت من معهد الشرق الأوسط في واشنطن أنّ المملكة العربية السعودية عملت تقليدياً (مع شركائها الآخرين في الخليج) متمثلاً بتحقيق توازن بين مراكز القوى المتعددة في اليمن، وأنّ وجهة نظر التحالف هي منع تكرار ما حدث عام 1994 من "سيطرة عناصر بقيادة زيدية على مناطق سنية"، انظر:

Roby Barrett, "Saudi Arabia's Return to Traditional Yemen Policy," Middle East Institute, 4/ 5/ 2015, at:

<http://www.mei.edu/content/article/saudi-arabias-return-traditional-yemen-policy>

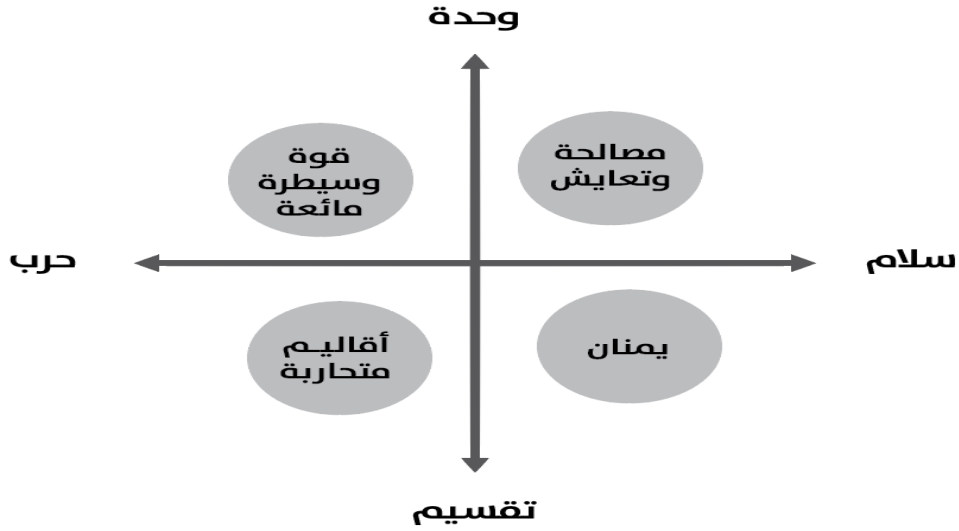
مسارات على أخرى، ولكن احتمال توصل إرادة طرف معين وإمكاناته إلى درجة تمكّنه من أن يقرر النتيجة منفرداً ضئيل في ما يبدو.

تستكشف السيناريوهات الأربعة التي نشرها لاحقاً الأوضاع السياسية المحتملة للأطراف المعنية الحالية التي تقرر إستراتيجياتها وعملياتها بناءً على تلك الأوضاع. ويتناول المحور الأول، الممثل على المحور X (الرسم البياني 1) قضية استقرار اليمن، لكنه يراوح بين حالتين متناقضتين؛ هما الحرب والسلام. وتدرس حالة الحرب إمكان حدوث صراع طويل الأمد، في حال استمرار الحرب في اليمن على وتيرتها الراهنة، أو حتى على وتيرة أسرع. أما حالة السلام، فنفترض التوصل إلى حلّ سلمي في اليمن. لكن يجدر بنا أن نلاحظ أنّ هذا الحلّ لا يفترض سلاماً إيجابياً، أو مصالحة وشيكة. بل على العكس من ذلك؛ إذ يرى التحليل، على المستوى القريب، توقع بقاء مناطق معينة خارج سيطرة الحكومة أو حدوث أعمال عنف متفرقة حتى في المستقبل الأكثر تفاؤلاً.

أما المحور الثاني الممثل على المحور Y فيتناول قضية وحدة أراضي اليمن وسلامتها. وهو يفترض إمّا عودة محتملة لعملية توطين يمن موحد، وإمّا تقسيمه إلى كيانتين منفصلين. ويفترض سيناريو الوحدة الحفاظ على الحدود الحالية للبلاد، بغضّ النظر عن مستوى اللامركزية (الفدرالية مثلاً). أما السيناريو المعاكس، فيمثل التدهور المزمن في اللحمة الوطنية، وهو قد يؤدي إلى تقسيم البلد إلى دولتين أو إقليمين منفصلين. ويتضمن هذا السيناريو إمكان العودة إلى حدود ما قبل عام 1990، أو حتى إعادة رسم الخريطة.

يشكّل الاستقرار والوحدة عاملين أساسيين في مستقبل البلاد. فالاستقرار بوصفه معيارٍ محورٍ شاملٍ وحيوي، يتيح عهد نقاشٍ أوسع في قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية. بعبارة أخرى، يمكن تطبيق سياسات مختلفة بناءً على استقرار اليمن وعلى حالة الحرب أو السلم فيه. وتوجد الوحدة، من ناحية أخرى، إمكاناً لرؤية واضحة من أجل مراقبة تطور سياسيٍ رئيسٍ وغامضٍ في آنٍ واحدٍ. وفي النهاية، فإنّ وجود بلدٍ واحدٍ أو بلدين على أرض اليمن الحالية سيغيّر المشهد السياسي تغييراً كاملاً، ومن ثمة يغيّر الإستراتيجيات. ومن خلال الجمع بين هذين المعيارين، يمكن تمثّل صورة محتملة لليمن في السنوات القليلة المقبلة، على النحو الآتي:

الرسم البياني (1)



المصدر: من إعداد الباحث.

إنّ السيناريوهات الأربعة المعروضة في إيجاز هي نتيجة تقييم ديناميات الصراع الحالية المذكورة آنفاً في اليمن، وفق المعايير الواردة في الرسم البياني (1)، وهي على النحو الآتي:

1. عدم استقرار السُلطة والسيطرة

استناداً إلى الديناميات الحالية للصراع على نحوٍ كبير، يتبع هذا السيناريو "تطور" الوضع الراهن في اليمن. فيبقى البلد غير مقسّم كوحدة سياسية، في حين لا تتوقف الحرب وتُشن هجمات متواصلة. ومن ثمة، تسيطر أطراف مختلفة على مناطق أو تخسرها، استناداً إلى نجاح عمليات العسكر أو المتمردين.

نتيجةً لذلك، تتغير خريطة السيطرة الإقليمية على الأراضي باستمرار وفي فترات زمنية قصيرة. فقد أدت الصراعات بين الحوثيين والقوات الموالية لهادي في مدن كبيرة مثل عدن وتعز إلى نتائج متباينة بالنسبة إلى

كلا الجانبين؛ إذ تمكّن الحوثيون في بداية عام 2015 من السيطرة على أراضٍ يمنية واسعة في سعيهم للاستيلاء على عدن، وفي ذلك الوقت تمكنوا أيضًا من الاستيلاء على قاعدة العند الجوية في لحج. ومع النجاحات الأخيرة للمقاومة الشعبية وللقات الموالية لهادي، في استعادة السيطرة على جزء كبير من المنطقة ذاتها، ربما نشهد انسحابًا آخر للحوثيين. وثمة وضع مشابه هو معركة السيطرة على تعز؛ إذ لا يمكن للمرء تحديد مدّة الصراع للسيطرة على المنطقة.

2. أقاليم متحاربة في اليمن

قد يصيب الإعياء من الحرب مناطق من اليمن تسيطر عليه جماعات مختلفة. لكنّ الإعياء لئن كان يكفي لحصار القتال في الجبهات، فإنه لا يكفي لإجبار الأطراف المتحاربة على إبرام عملية سلام. فهذه الأطراف قد تبقى متحصنةً في مواقع في مناطق سيطرتها، مركّزة حربها في الدفاع عنها. وقد يسيطر الحوثيون على القسم الشمالي، في حين قد تتجح القوات الموالية للنظام الموجود في المنفى (من المرجّح أن يعود إلى اليمن في هذه الحالة) في الدفاع عن المناطق الجنوبية والوسطى من البلاد. ويرجّح أن يحافظ أنصار هادي والمقاومة الجنوبية (الحراك) على جبهة هشّة وموحدة نسبيًا في القتال ضدّ عدوهما المشترك، على الرّغم من أنهما مازالا منقسمين بشأن الخريطة السياسية لمستقبل اليمن.

وقد توجد أيضًا مساحات صغيرة بلا حكومة في المناطق التي تسيطر عليها القاعدة حاليًا. وربما لا يرغب أيّ طرف في فتح مناطق الطرف الآخر، أو لا يكون قادرًا على ذلك. ومن المتوقع أن يأخذ الصراع شكل اشتباكات على الجبهات، من دون استبعادٍ لحصول هجمات إرهابية متفرقة خارج هذه الجبهات. ويرجّح استمرار العمليات العسكرية لدول المنطقة. غير أنّ قدرة الحملة الجوية على قلب الوضع كليًا تبقى محدودةً من دون دعم من أنصار هادي على الأرض.

ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ النجاح المتحقّق، حتى الآن، في استعادة السيطرة من الحوثيين جرى في مناطق الجنوب حيث لا يحوز الحوثيون على تأييدٍ واسع، وأنه سيكون من الصعب تكرار مثل هذه الإنجازات في

معاقل الحوثيين في الشمال. وهذا هو سبب اقتصار المعركة على الجبهات، وحدث إمكان، مع مرور الوقت، لنشوء بلد مفكك؛ إذ لا توجد أي مؤسسة لديها سلطة على أراضي اليمن كلها.

3. يَمَنان

في الحال التي يوضع فيها حدٌ للعنف، سيتقرر مستقبل البلد من معظم الأطراف ذات الصلة به، مع مساعدة المجتمع الدولي. وإحدى النتائج الممكنة أن يُقرَّ المتفاوضون باستحالة بقاء اليمن دولةً موحدةً ويبرمون اتفاقاً لتقسيمه. ولن يكون ذلك عمليةً سريعةً أو سهلةً، لكنها بالتأكيد ستحظى بتأييد معين داخل اليمن، ولا سيما في الجنوب. فاللجان الشعبية الجنوبية والجيش الموالي لهادي اللذان يقاتلان الحوثيين لا ينتميان إلى قبيلة واحدة ولا يشتركان في هدف إستراتيجي سوى أنّ لهما عدوًّا مشتركًا.

ففي الاشتباكات الأخيرة، في منتصف تموز/ يوليو، في إثر الإعلان عن استعادة السيطرة على عدن من الحوثيين، كان النصر يمثّل بالنسبة إلى بعض المقاتلين تحريرًا لثاني أكبر مدينة في اليمن، في حين كان بالنسبة إلى أعضاء حركة المقاومة الجنوبية تحريرًا لعاصمتهم القديمة (وربما المستقبلية). أمّا بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، فهو يعني وجود جارٍ هو اليمن الشمالي لن يكون على علاقة ودية معها، وجارٍ آخر هو اليمن الجنوبي سيرث مشكلة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

4. المصالحة والتعايش

على الرغم من الضعف الظاهر لهذا الاحتمال حاليًا، فإنّ مفاوضات السلام قد تفضي أخيرًا إلى وقفٍ دائمٍ لإطلاق النار واتفاق يحافظ على وحدة اليمن. وسيكون ذلك إمّا نتيجةً لدبلوماسية فعّالة وخلافة، وإمّا نتيجةً لنجاح عملية إعادة الأمل التي ستعيد هادي في نهاية المطاف إلى سدة الرئاسة، وتطالب الحوثيين وقوات صالح بالاستسلام. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ تبعات أيّ اتفاقية للسلام ستكون طويلةً ومضنيةً.

إنّ ولادةً جديدةً محتملةً لاتفاق السلم والشراكة الوطنية قد تعيد إحياء الحوار السياسي الداخلي في البلاد. ومرةً أخرى سيتعين الاتفاق على مؤسسات ما بعد الصراع، ويُتوقع حدوث انضمام جماعات سكانية مختلفة من

مستويات حُكم شتّى. لكن لا يُتوقع أن تقود كلّ هذه التطورات إلا إلى بدء عملية المصالحة وتوافر الأمل باستقرار مديد. ومن المُحتمل أن توجد بعثة دولية لحفظ السلام. وإنّ ضمان يمنٍ موحدٍ ومستقرٍ سيحتاج، أغلب الظنّ، إلى نظام فدرالي.

وبما أنّ المنظمات الإرهابية ليست جزءًا من المفاوضات ولا يُنظر إليها طرفًا محتملاً يمكن دمجها في المؤسسات، فإنها سنظل مشكلةً بالنسبة إلى الحكومة المقبلة في اليمن والرعاة الدوليين لعملية السلام.

توصيات أساسية

تستند التوصيات التالية إلى السيناريوهات المُعدّة جميعها. وهي تستهدف تحسين جهد التحالف الذي تقوده السعودية لحلّ الصراع في اليمن. وربما جرى بالفعل تنفيذ جوانب معينة من هذه التوصيات من الأطراف المعنية. وفي هذه الحالة، يخدم التحليل كمستوى إضافي من التعليل. وتجدر الإشارة إلى أنّ كلّ التحسينات المقترحة على الإستراتيجية تقدّم توجيهًا لبناء مقاربة شاملة وطويلة الأمد بالنسبة إلى اليمن. ومن المهم أيضًا توضيح أنّ التوصيات المتعلقة بسيناريو واحد أو اثنين قد استُبعدت (سياسات الحملة العسكرية، مثلاً، ليست قابلةً للتطبيق في حال السلم والمصالحة)⁹. ويمكن إجمال هذه التوصيات في ما يلي:

- ينبغي أن تتضمن أيّ إستراتيجية للتعامل مع الحوثيين عنصر المشاركة. وسيبقى الحوثيون جزءًا من الصراع إلى أن يصبحوا جزءًا من الحل، وهو أمر لا بدّ من التركيز فيه مبكرًا. فالحملة العسكرية لن تصفّي ميليشيا الحوثيين جميعها، والقضاء على القيادة لن يستأصل الحركة أيضًا. وهذا درس مستفاد من أفعال صالح في الماضي؛ ذلك أنها أدّت إلى مقتل مؤسس الحوثيين، حسين بدر الدين الحوثي، وبعد موته نمت الحركة بقوة أكبر، بل إنها صارت بقيادة أخيه أكثر

⁹ ثمة بعض القصور الإضافي في هذا التحليل، فعلى الرغم من تنوع مسارات المستقبل، فإنّ النتائج الممكنة للأزمة اليمنية لم تُستنفد بعد. وإجراء مزيد من التحري الشامل للمسارات البديلة لقطاعات عديدة أخرى من شأنه إضافة مزيد من العمق، ومزيد من التحليل الذي يتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لليمن.

تنظيمًا¹⁰. وحتى لو استسلمت الحركة بعد عملية ناجحة للقوات الموالية لهادي والتحالف، فإنّ عدم الاستقرار السياسي والأمني سيستمرّ في حال استبعادها أو تهмиشها.

ويتطلب التعامل مع الجماعة الزيدية المسلّحة دهاءً دبلوماسياً وعضلات قويةً في الوقت نفسه. وقد أثبت الحوثيون دأباً في تغيير القواعد عندما يكون ذلك ملائماً. والحالة المثالية هي أن تتمكن السعودية من تسهيل عملية تحوّل الحركة، أو على الأقلّ تأمين تخليها عن الإستراتيجية العسكرية الراديكالية واعتماد الوسائل السياسية حصراً. فهذا يجعلها شريكاً مفاوضاً ذا صدقية، أو حتى جازاً إن صار الشمال دولة يحكمها الحوثيون.

• ينبغي وضع إستراتيجية طويلة الأمد للتعامل مع القاعدة، وتنفيذها فوراً، وعدم تصنيف القوة المتعاظمة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب في مرتبة ثانوية، مقارنةً بمشكلة الحوثيين. والخطورة ليست في أنّ السعودية ستُلام دولياً لتمكينها تنظيمًا قويًا للقاعدة، بل سيكون عليها أيضاً أن تتعامل مع منظمة إرهابية أشدّ تمرساً في صراع طويل الأمد؛ إذ تفترض السيناريوهات ضمناً أنه حتى لو استقرت سائر البلاد، فإنّ تنظيم القاعدة وخصمه الأصغر داعش، سيحتفظان بمناطق خارج سيطرة الحكومة ويستخدمانها لشنّ هجمات داخل اليمن وخارجه.

إنّ استمرار محاربة الإرهابيين لا تقتصر أهميته على استقرار اليمن فحسب، بل إنّه ذو أهمية بالنسبة إلى المنطقة أيضاً. وعلى إستراتيجية التحالف أن تدرك الخطر المحتمل لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب تجاه دول مجلس التعاون في حال تزكته ليقوى؛ فحينئذ سيزيد خطر الهجمات الإرهابية بالنسبة إلى هذه الدول، وربما يكون لذلك آثار جانبية في ظلّ أوضاع معينة، كما هو الشأن في حالة عمان. وربما تأخذ التداعيات شكل تمرد أو أعمال إرهاب. والواقع أنّ التنظيم

¹⁰ Peter Salisbury, "Yemen and the Saudi-Iranian 'Cold War'," Middle East and North Africa Programme (February 2015), at:

https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/20150218YemenIranSaudi.pdf

يجسّد حاليًا كلا الخطرين؛ لأنّ فيه عناصر مشتركة مع الجماعات المتمردة وعناصر مشتركة مع حركات إرهابية أخرى.

- ينبغي وضع إستراتيجية إنسانية مبدئية للبلد بكامله. وفي هذا السياق، تكفلت المملكة العربية السعودية في الأعوام القليلة الماضية بمعظم تمويل "مجموعة أصدقاء اليمن"، مقارنةً بالأعضاء الآخرين. وقد تعهدت فورًا بالتبرع بمبلغ المساعدات الطارئة كلّه وقدره 274 مليون دولار، وقد طلبته الأمم المتحدة في نيسان/ أبريل 2015، إلّا أنها لم تؤكّد حتى الآن تلقيها المبلغ المذكور، ثمّ إنّ اليمنيين لم يشعروا بعدُ بفوائد أيّ مساعدة دولية مهمّة بسبب قيود التحالف تجاه ما يدخل إلى اليمن (معظم المساعدات تصل حاليًا إلى عدن).

من المفهوم أن تخفض الرياض كثيرًا التمويل بعد تولّي الحوثيين السيطرة على صنعاء، ومازالت المخاوف حاليًا تتركز في قيمة المساعدات التي ستؤدّي، في حال توزيعها في أنحاء اليمن كلّه، إلى تقوية الحوثيين. وهذا ليس إستراتيجية مستدامة. والتصريحات الصادرة عن بعض الجهات مثل ميغو ترزيان رئيس منظمة "أطباء بلا حدود" التي لديها فرق على الأرض في اليمن، تصف أحوال الحياة اليومية للمدنيين، وتبرز ضرورة ضغط المجتمع الدولي على الأطراف المتحاربة جميعها. ومن المؤكّد أنّ هذه الأصوات ستزداد تواترًا مع مرور الوقت، وقد توصف إستراتيجية التحالف لتقييد شحنات المساعدات بأنها "عقاب جماعي" للشعب اليمني.

على الرغم من ذلك، يمكن لإستراتيجية ذات ضوابط أن تمنع السفن الحاملة للأسلحة من الاقتراب من الشواطئ اليمنية، وأن تمنع المؤن ذات الاستخدام العسكري الصرف. غير أنه من الضروري توريد الغذاء والدواء والمساعدات الحيوية الأخرى على نطاق واسع وسريع.

إضافةً إلى ذلك، ليس بالضرورة أن تمرّ كلّ المساعدات عبر الأمم المتحدة. فالتحالف يستطيع منع وقوع كارثة إنسانية تتفاقم بسرعة، وأن يمنع الإضرار بأهدافه الإستراتيجية؛ وذلك باستخدام

مزيد من المنظمات الدولية غير الحكومية الملتزمة بقواعد هذه الإستراتيجية. كما ستكون ثمة حاجة إلى معالجة طبية سريعة لآلاف الجرحى والمرضى في حال الوصول إلى حلّ سلمي مأمول.

• ينبغي إنشاء بديل ممكن التطبيق وإظهار القدرة على متابعة العمل على هذه الوعود. فاليمينيون يعرفون ما هي آفاقهم في ظلّ حكومة انتقالية أخرى. ولقد نشر البنك الدولي تقريراً منذ مطلع عام 2012 مفاده أنّ لدى اليمن أقلّ من 12 سنةً للاستفادة من هذا المورد¹¹. وهذا يجعل إعادة الإعمار المحتملة، بعد انتهاء الصراع، تتزامن مع فترة تنويع اقتصادي وقيود كبيرة على مالية الحكومة. وعلى سبيل التذكير فقط، نشير إلى أنّ رفع الدعم عن الوقود من حكومة هادي التي لا تحظى بشعبية أصلاً زاد موجة الغضب في صفوف اليمنيين قبل عدّة أشهر من استيلاء الحوثيين على صنعاء.

إنّ تحقيق استقرار سريع نسبياً يصبح أمراً أقلّ احتمالاً يوماً بعد يوم؛ إذ توجد أعداد متزايدة من اللاجئين والنازحين داخلياً، وهو ما يعطلّ المشاريع القائمة وفرص التعليم. ولهذه الفرص أهمية خاصة؛ لأنه توجد في البلاد أعداد كثيرة من السكان المهتدين بأن يصبحوا "جيبلاً ضائعاً". ويتطلب اجتناب ذلك وجود مؤسسات مركزية فعّالة، إضافةً إلى الموارد.

تتخطى السياسة المقترحة التدريبات العسكرية، على الرغم من أنها تبرز أولويةً قصوى في الوقت الراهن. وتفتتح السياسة مجموعةً من الأنشطة؛ من بينها مؤتمرات للتعريف بالإستراتيجيات الوطنية (مؤتمر "إنقاذ اليمن وبناء دولة فدرالية" الذي عُقد في أيار/ مايو 2015 مثلاً) مع أهداف واضحة، ووضع برامج بناء قدرات فعلية، وتطبيق مبرّك لبعض البرامج على الأرض في الجيوب

¹¹ World Bank, "Facing the Hard Facts in Yemen," 26 /9 /2012, at:

<http://www.worldbank.org/en/news/feature/2012/09/26/yemen-talking-points>

المستقرة، ودعاية قوية أيضاً للحصول على الالتزام الضروري بالتنفيذ. وتوافر البرامج وبناء التوافق والقدرات على الأرض، بالنسبة إلى الحكومات اليمنية المقبلة، يُعدّ حدًا أدنى من القدرة، على أن تبدأ على نحوٍ فعليّ تنفيذ وظائفها الرئيسية وتضمن حدًا أدنى أيضاً من الاستقرار.

وحتى لو لم تأخذ الأزمة منحىً سلمياً يُمكن من اتباع هذه السياسة على نحوٍ كليّ، فسيكون من المهمّ إظهار بديل في هذه الحرب الطويلة. وإذا لم يُبذل أيّ جهد، فستزيد فرص الجماعات الميلالية إلى العنف في التجنيد والدعم، وقد حاول الحوثيون سابقاً الوصول إلى المجتمعات المهمشة في اليمن في محاولة لاستثمار يأسها.

- ينبغي توخي العمل المباشر مع القبائل؛ إذ تعتمد أيّ إستراتيجية ناجحة على الدعم المحليّ. ويشهد المجتمع القبلي في اليمن، طوال العقود القليلة الماضية، تحولاً كبيراً مردّه خصوصاً إيرادات النفط التي تهيمن عليها الحكومة المركزية وتوزعها. وقد قلّص ذلك نفوذ شيوخ القبائل المحليّة، وكان في الإمكان أن يؤديّ هذا الأمر إلى خطوة إلى الأمام في جهد بناء الدولة في اليمن¹²، غير أنّ العملية في الأعوام الأخيرة أخذت مساراً عكسياً. فإضافةً إلى الاستقطاب الحاصل في المراكز المتعدّدة للسلطة السياسية، لم يمتلك أيّ طرفٍ السلطة اللازمة لرعاية معظم القبائل أو جميعها. وهذا يعزّز من جديد دور القادة القبليين الذين يسمح موقعهم بالتحالف مع من يقدّم المنافع المالية، أو الأمنية، أو غيرها. وعلى الرغم من أنّ هذا الوضع يخلق على الأرض حالياً بيئةً أكثر تقلباً وتبعثراً، فهو يوجد أيضاً معلومات قيّمةً عن كيفية كسب ولاء القبائل أو سبل توطيد السلطة في مجتمع ما بعد الصراع.

ويتعين على هذه الإستراتيجية أن تكون متعدّدة الأبعاد، وأن تستخدم طرائق مختلفة، تبعاً للمسار المستقبلي للأزمة. ففي الأوضاع الحالية، يمكن لأيّ مساعدة أو حماية إنسانية أن تؤمّن أصدقاء

¹² Sarah Phillips, "What Comes Next in Yemen? Al-Qaeda, the Tribes, and State-Building," Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Program, March 2010, at: <http://ceip.org/IXMwpYJ>

كثيرين؛ مثلما يمكن في عملية صنع السلام لأيّ مشاركة سياسية أو منافع اقتصادية أن تكون "جزرة" لكسب تأييد خطة صنع السلام، وهكذا.

- ينبغي "استخدام المال سلاحًا". فثمة حاجة إلى وضع نظام لتقديم تعويض ماليّ بالنسبة إلى العديد من الأسر والضحايا الأبرياء. وهذا النظام أكبر من أن يكون عوضًا ماليًا من مقتل الأبرياء في اليمن نتيجة للغارات الجوية. وهو يمثل اعترافًا رسميًا بالخطأ، ويمكن أن يكون أداة قوية لاستكمال الجهد من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتحالف.

أمّا دوليًا، فتراوح معظم المواقف من الحملة التي تقودها السعودية بين الدعم والحياد، في حين تعارضها إيران على نحوٍ رئيس؛ إذ تبتّ بانتظام مقاطع فيديو مرتبطةً بادعاء مجازر ضدّ المدنيين نتيجة قصف قوات التحالف. وبصرف النظر عن موثوقية هذه المقاطع، ما من شكّ في أنّ أكثر من حياة بريئة قد فُقدت بسبب الغارات الجوية. وفي هذا الصدد، تعمل الأمم المتحدة على إحصاء القتلى.

وسيقدم استخدام المال سلاحًا للتحالف فوائد متعدّدة؛ إحداها أنّه من المرجّح أن يتبع الاعتراف الدولي العملية ويخفف الضغط. وهذا لا يعني أنّ أيّ طرف يمكن أن يقبل ببساطة حدوث ضحايا بين المدنيين، لكنّ أيّ جهد للتعويض في ترتيب على هذا النحو يستحق الموافقة والاستحسان.

وثمة أمر آخر أكثر أهمية. فهذا النظام يساعد على بناء الثقة، ويدعم في النهاية عملية المصالحة، إنّ حلّ السلام في المستقبل القريب. أمّا إن استمر الصراع، فينبغي إبقاء باب التواصل مفتوحًا بين السعودية والحوثيين، وحتى مع جماعات صغرى موالية حاليًا للجان الحوثية. وتتقلّص هذه الفرص إلى الحدود الدنيا مع ارتفاع عدد الضحايا. وأخيرًا، ينبغي أن تتضمن هذه الخطوة حملةً مصممةً بعناية في وسائل الإعلام.

• ينبغي الحفاظ على موقع القيادة في التدخل الدولي في اليمن. فبغض النظر عن تطورات هذه الحرب، يجب أن تبقى القيادة بيد دول مجلس التعاون. فالأمم المتحدة بوصفها عرابًا لهذا الصراع، ربما تكون عاجزة عن القيام بهذا الدور عند الحاجة. يُضاف إلى ذلك أنها ذات سمعة متواضعة أصلاً.

والأميركيون أيضًا ليسوا خيارًا. فلا الولايات المتحدة ترغب في هذا الصراع، كما أنه ينبغي ألا يوصيها أحدٌ بأن "تؤمرك" هذا الصراع، ثم إنَّ أيَّ زيادة لتدخلها سيصب مزيدًا من الزيت على النار. فالمواقف المعادية لأميركا ليست مقتصرةً على الحوثيين الذين رفعوا شعار "الموت لأميركا"؛ وهو أحد هتافات الثورة الإيرانية. بل يوجد في أرجاء اليمن، وفي أوساط متنوعة من السكان، وعند رجال الدين أيضًا، استياءً قويًّا من الولايات المتحدة¹³. وحتى في حال وقف دائم لإطلاق النار والحاجة إلى إعادة بناء البلاد، فإنَّ الولايات المتحدة ليست لديها تجربة متميزة في إعادة البناء في مراحل ما بعد الحرب، وتجربتها في ذلك ليست أفضل من تجارب الآخرين. وفي المقابل، لدى السعودية دور تقليدي في اليمن، ومصالحة قوية في الحفاظ على استقراره، وقدرة على متابعة إستراتيجيتها أعوامًا مقبلةً.

¹³ W. Andrew Terrill, "The Conflicts in Yemen and US National Security," Strategic Studies Institute, 27/ 1/ 2011, at:

<http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?pubID=1040>